مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255/E-ISSN 2588-2414
المجلد9 العدد2 – جوان 2022

OEB Univ. Publish. Co.

دور الإيرادات الوقفية في الحد من البطالة و تخفيف العبء عن الميزانية العامة بالنسبة للجزائر "دراسة قياسية"

the role of Wakf incomes in reducing unemployment and public budget burden of Algeria " econometric study"

د.حمداني نجاة[1]

[1]مخبر إدارة الأسواق المالية باستخدام الأساليب الرياضية والاعلام الآلي ، جامعة غليزان، الجزائر ، nadjet.hamdani@univ-relizane.dz

تاريخ التسليم:22-12-2021 ، تاريخ المراجعة: 29-12-2021 ،تاريخ القبول:07-05-2022

الملخص

حاولنا من خلال هذا البحث إبراز الدور الفعال الذي يلعبه الوقف باعتباره أداة من أدوات المالية الإسلامية. وكيف يساهم مساهمة فعالة في تحقيق التنمية . فمن خلال الإيرادات الوقفية تمول المشاريع المصغرة بأساليب تمويلية تتناسب مع التمويل الإسلامي ، كما يمكن للوقف أن يكون مصدر من مصادر التي تعتمد عليها الدولة في تغطيت نفقاتها . و خلصت الدراسة إلى التأكد بأن الوقف يساهم في تخفيض نسبة البطالة من خلال القرض الحسن ، كما يمكنه أن يساهم في التخفيف من عبء الميزانية عن طريق مساهمته في النفقات العامة خاصة وأن هناك عجز في ميزانية الدولة ولا يكون ذلك إلا من خلال إعادة إحياء الوقف وتنظيم عملية تحصيله وتوزيعه بطريقة اقتصادية وحسابية حديثة.

الكلمات المفتاحية: البطالة ، الوقف ، القرض الحسن، الميزانية.

*المؤلف المراسل

Abstract

thought this reaserch, we tried to highlight the instrumental role of the WAKF as an islamic finance instrument., and how it contributes effectively to realize developement. the micro-projects are financed from Wakf incomes commensurate with islamic finance methods. Also Wakf can be one of the state sources to cover its expenditures. This study concluded that Wakf contributes to reducing unemployement throught Good Loan, also budget burden throught contribution to general public expenditures of the state, especially when there is a deficit in the state budget, and then only throught resurrection of Wakf and organisation its process of collecting and distributing from modern economic and calculation methods

keywords: wakf. unemployment. good loan. Budget

1- المقدمة:

إن موضوع الوقف وتطوره من الموضوعات التي حظيت باهتمام العلماء والباحثين المعنيين، وإن طغت الكتابات الفقهية على معالجة هذه الموضوع، لكثرة التساؤلات بشأنه، وبهدف المحافظة عليه وعلى دوره الإيجابي في المجتمع الإسلامي.

فتعتبر مؤسسة الوقف من المؤسسات التي لعبت دورا فاعلا في تاريخ الحضارة الإسلامية حيث كان الوقف هو الممول الرئيسي لكثير من المرافق كالتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية ومنشآت الدفاع والأمن ومؤسسات الفكر والثقافة.

ولتفعيل دور الوقف الاقتصادي والاجتماعي، فإنه يتعين علينا الإحاطة بشروط تحقيق النماء الاقتصادي والاجتماعي كما حددها الاقتصاديون، والتي على ضوءها يسترشد المسيرين في وضع شروطهم بما يتفق وأهداف التنمية المنشودة.

1-1- **الإشكالية الرئيسية** : واستنادا على ذلك تم طرح الإشكالية التالية: ما مدى إمكانية مساهمة الإيرادات الوقفية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وما سبل تفعيله لبلوغ ذلك؟

1-1-1- **الأسئلة الفرعية:** وبهدف التحكم في الموضوع قمنا بتفكيك السؤال المحوري إلى الأسئلة الفرعية التالية :

1- كيف يساهم الوقف في الحد من البطالة؟

2- كيف يساهم الوقف تخفيف من عجز الموازنة؟

1-2 فرضيات الدراسة: من أجل معالجة المشكلة المطروحة واعتمادا على متغيرات الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

1-الإيرادات الوقفية تساهم في الحد من البطالة عن طريق القرض الحسن.

2- تساهم الإيرادات الوقفية في التخفيف من عبء الموازنة العامة.

1-3-هدف البحث :

التعرف على دور الوقف في الحد من البطالة عن طريق القرض الحسن.

التعرف على دور الوقف في تخفيف العبء على الموازنة العامة.

عرض واقع الوقف في الجزائر وقدرته في تخفيف من المشاكل (البطالة – وعجز الموازنة)

1-4- أهمية البحث:

تظهر أهمية الدراسة إلى تفعيل الإيرادات الوقفية و بيان مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمعات الإسلامية، وكيفية استخدامها وتوضيح آلية الاستخدام، مع إظهار كيفية مساهمة هذه الإيرادات في حل المشكلات الاقتصادية والإجتماعية في حال تم تطبيقها.

1-5- منهج البحث:

نظرا لطبيعة الموضوع وتعدد أدوات الدراسة والتحليل فيه، فإننا اعتمدنا على منهجين لتحقيق أهداف البحث وتحقيق الفرضيات وهي كالتالي:

- المنهج الاستقرائي (الدراسة النظرية): من خلال استعراض الأحكام العامة للإسلام في مجال الوقف.
- المنهج الاستنباطي (الدراسة الإخبارية): بتطبيق ميداني لإختبار فروض البحث من خلال:
  - قياس مدى مساهمة القرض الحسن عن طريق الإيرادات الوقفية في التقليل من نسب البطالة المنتشرة في هذا المجتمع.
  - قياس مدى مساهمة الإيرادات الوقفية في تخفيف عبء الموازنة العامة.

1-6-الدراسات السابقة:

1- دراسة صالح صالحي و نوال بن عمارة تحت عنوان:

" الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة –عرض للتجربة الجزائرية في تسيير الأوقاف " المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية لعدد01ديسمبر 2014.

هدفت الدراسة إلى توضيح المفاهيم المتعلقة بكل من الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة وكذا إبراز الدور الفعال الذي تقوم به مؤسسات الأوقاف من أجل تحقيق التنمية. وخلصت الدراسة إلى أنه بإمكان الوقف أن يقدم الكثير خاصة وأن للوقف آثار تنموية كبيرة في مختلف مجالات الاقتصادي والاجتماعي.

2- دراسة محمد زيدان و غالمي زهيرة 2016 تحت عنوان:

تفعيل دور الوقف في دعم الموازنة العامة للدولة مع الإشارة إلى دور الأوقاف في الجزائر المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة العدد 8 افريل 2016

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الوقف في تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة نلاحظ هذه الدراسة ركزت على الجانب النظري في دور الأوقاف في تمويل الميزانية بينما الدراسة التي بين أيدينا سنتطرق إلى الجانب التطبيقي اعتمادا على الدراسة القياسية التي نستخلص منها دور الوقف في تخفيف من عبء الموازنة العامة.

3- أطروحة دكتوراه " حمداني نجاة 2015 تحت عنوان :
الإيرادات الوقفية وحصيلة الزكاة في الجزائر وسبل تفعيلهما للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية" دراسة فرضية إدماج الإيرادات الوقفية وحصيلة الزكاة للحد من البطالة عن طريق القرض الحسن" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان.

هدفت هذه الدراسة إلى إثبات الدور الذي تقوم به الزكاة والوقف في التنمة الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال دراسة إحصائية بالنسبة للوقف لكن في هذه الدراسة وللتوفر الإحصائيات قمنا بدراسة قياسية لمعرفة دور الوقف في تمويل الميزانية العمومية وكذا الحد من البطالة.

1-7- محاور الدراسة:

للإجابة عن التساؤلات المطروحة، سيتم هيكلة الورقة البحثية كالتالي:

المحور الأول: الوقف أهم معالم النظام المالي الإسلامي

المحور الثاني: آثار الوقف في الحد من البطالة

المحور الثالث: دور الوقف في تخفيف العبء على الموازنة العامة

المحور الأول : التعريف بالوقف ومشروعيته وحكمه

أولا : تعريف الوقف

1- **الوقف لغة:** الوقف في اللغة الحبس والمنع و يدل على التأبيد، يقال: وقف فلان أرضه وقفا مؤبدا، إذ جعلها حبيسا لا تباع ولا توهب ولا تورث (منظور، 1969) والتحبيس جعل الشيء موقوفا على التأبيد.

2- **الوقف اصطلاحاً:** للوقف هو:« تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة » إذ يؤيده ما رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أصاب أرضاً بخيبر، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره فيها، فقال: يا رسول الله! أصبت أرضاً بخيبر لم أصب مالاً قط أنفس عندي منه، فما تأمر به؟ قال : « إن شئت حبست أصلها، وتصدقت بها » (الجعفي، 1980)، وفي رواية : « حَبِّس أصْلَه، وسَبِّل ثمرته » .

فقوله : (تحبيس) من الحبس بمعنى المنع، ويقصد به إمساك العين ومنع تملكها بأي سبب من أسباب التمليك (البهوتي، 2003، صفحة 2031).

وقوله (الأصل) أي العين الموقوفة .

وقوله (تسبيل المنفعة) أي إطلاق فوائد العين الموقوفة وعائداتها للجهة المقصودة من الوقف والمعنية به (البهوتي، 2003، صفحة 2031).

ثانيا: مشروعية الوقف

الوقف مشروع من حيث الأصل، عند جماهير الفقهاء، بل مستحب، وقد يعتريه بعض الأحكام الأخرى (الدسوقي، 1353هـ) ويدل على مشروعيته واستحبابه واعتباره من القرب المندوب إليها أدلة كثيرة من الكتاب والسنة، وإجماع الصحابة.

من الكتاب: فهناك آيات كثيرة تدل بعمومها على مشروعية الوقف واستحبابه، وأنه مطلوب، منها قوله تعالى : " وافعلوا الخير لعلكم تفلحون" (سورة الحج ، الآية 77) ، حيث أمر الله تعالى بفعل الخير بصيغة تدل على العموم، وقوله تعالى :" لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون"(سورة آل عمران، الآية 92) ومن هنا نستطيع القول بأن جميع الآيات الآمرة بفعل الخير، والإحسان، والصدقة أو المادحة لها دليل عام على مشروعية الوقف.

من السنة النبوية: تناولت السنة الترغيب في أعمال البر والإحسان عموما، والوقف باب من أبواب الخير، ولقد جاءت في السنة أحاديث كثيرة في الترغيب في عمل الخير، أذكر منها على سبيل المثال حديث عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث، صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له "

ثالثا:حكمة مشروعيته

أما الحكمة من مشروعيته فهي، بعبارة مجملة، إيجاد موارد مالية ثابتة ودائمة لتلبية حاجات المجتمع الدينية والتربوية والغذائية والاقتصادية والصحية والأمنية، ولتقوية شبكة العلاقات الاجتماعية، وترسيخ قيم التضامن والتكافل، والإحساس بالأخوة والمحبة بين طبقات المجتمع وأبنائه، كل ذلك لنيل مرضاة الله.

المحور الثاني:آثار الوقف في الحد من البطالة

أولا: مفهوم وأسباب البطالة.

1- تعريف البطلة

تعرف البطالة على أنها:" الحالة التي يكون فيها الشخص قادرا على العمل و راغبا فيه باحثا عنه و يقبل به عند الأجر السائد لكنه لا يجده، و تعني البطالة وجود طاقة فائضة أو استخدام غير كامل للموارد المتاحة" (بدوي، 1985، صفحة 295).

و يتوافق هذا مع التعريف الذي أوصت به منظمة العمل الدولية ILO على تعريف العاطل بأنه:" كل من هو قادر على العمل و يبحث عنه و يقبله عند مستوى الأجر السائد و لكن دون جدوى" (زكي، 1997، صفحة 17).

2- أسباب البطالة:

– تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة و خاصة فيما يخص تدخلها لضمان حد أدنى للأجور، إذ أن تخفيض الأجور و الضرائب هما الكفيلان بتشجيع الاستثمار و بالتالي خلق الثروات و فرص العمل .

–استناد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات وضعف الباقي الذي لا يمثل سوى 2% من الميزان التجاري الجزائري.

–عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذا لم يؤدي الإنتاج إلى ربح كافي يلبي طموحاتهم .

–التزايد السكاني .

–التزايد المستمر في استعمال الآلات و ارتفاع الإنتاجية مما يستدعي خفض مدة العمل و تسريح العمال .

–الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد وأدت إلى تراجع مستوى الاستثمار الداخلي أو القادم من الخارج والذي يعتبر من أهم العناصر للقضاء على البطالة .

ثانيا: الوقف كأداة للحد من البطالة

1- أثر الوقف على البطالة

- يسهم الوقف في معالجة هذه المشكلة والحد من آثارها عبر:
- **المعالجة المباشرة :** وذلك من خلال ما تستخدمه المؤسسات الوقفية من اليد العاملة في مختلف الميادين :أعمال الإشراف والرقابة والإدارة، فضلا عن الخدمات الإنتاجية والتوزيعية، بما يسهم في تشكيل طلب كبير على الأيدي العاملة بالمجتمع.

–**المعالجة غير المباشرة:** حيث يسهم الوقف في تحسين نوعية قوة العمل في المجتمع لما يوفره من فرص تعلم المهن والمهارات، مما يرفع من الكفاءة المهنية والقدرات الإنتاجية للأيدي العاملة.

- ويظهر بذلك الدور الإيجابي للوقف في المساهمة في تخفيض مشكلة البطالة والتي أضحت مشكلة حقيقية تؤرق الحكومات والأفراد، وتأخذ أبعادًا اجتماعية واقتصادية

وسياسية.

- فالوقف يؤمن وظائف للعديد من الأفراد، ويؤمن بالتالي حاجات العديد من العائلات فتعدد الوظائف في الوقفيات وإداراتها .فالمسجد مثلا يحتاج إلى قراء ومؤذن وخادم للمسجد، وعامل نظافة، وخطيب وإمام، ومدرس، والأمر يكبر بالنسبة للمؤسسات التعليمية أو الصحية، فيؤمن بالتالي رزقًا حلا لا للباحثين عنه .يضاف إلى ذلك، إن الوقف يفتح الباب أمام ظهور جماعة من المتخصصين في الأعمال، فمن المبادئ الاقتصادية والمشهورة أن التخصص يرفع الإنتاجية ويزيد الابتكار، وبقدر ما نجد أوقافًا مخصصة للإطعام، وأخرى للإيواء، وثالثة للتعليم، ورابعة للعلاج الطبي وهكذا، بقدر ما نجد أناسًا متخصصين في توفير الغذاء وآخرين في توفير الإسكان وغيرهم في تقديم الخدمات الطبية.

2- الوقف كأداة للقرض

يمكن للوقف المساعدة في زيادة الاستثمارات، وذلك من خلال طرق متنوعة، ومنها الإقراض، حيث يمكن للوقف أن يكون مصدرا من مصادر تمويل القروض، و ذلك من خلال طبيعته كمورد دائم. فمن خلال تقديم الواقف عقارا أو قطعة أرض أو مبنى أو أي عنصر إنتاجي، بغرض وقفها لصالح الفقراء، وذوي الدخل المحدود، ليقدم من ريعها قروضا إلى هؤلاء المحتاجين، لتغطية حاجات استهلاكية و إنتاجية و اجتماعية و اقتصادية، وقد يستخدم الوقف بأن يخصص جزء من ريع الوقف لإقراض صغار المزارعين في المجال الزراعي ليكونوا من المنتجين بدلا من أن يكونوا من متلقي الإعانات و المساعدات أو المتعطلين، و كذلك لإقراض صغار الحرفيين و صغار التجار، و قد يستخدم القرض لتفريج كربات الناس و قضاء مصالحهم و تيسير وسائل الحياة لديهم (الشمات، 1996، صفحة 168).

و الوقف بمنحه للقروض لفئات مختلفة من الناس، إنما يفتح أبوابا للتشغيل و الاستثمار و في نفس الوقت فإنه يساعد فئة من المجتمع تحجم الكثير من المصارف على منحهم القروض، فالمصارف في الغالب تقبل على منح إئتمانها لكبار رجال الأعمال نظرا للضمانات القوية التي توهبها مراكزهم في الأسواق، و بذلك تزيد من نفوذهم الاقتصادي و من سيطرتهم على الأسواق المختلفة (فهمي، 2000، صفحة 166).

و يساعد الوقف في هذا المجال بمعالجة الفقر، فقد أثبتت الدراسات والخبرات أن القروض الصغرى تعتبر أداة فعالة في مواجهة الفقر خاصة للعاملين لحسابهم الخاص وفي تطوير المشاريع الصغرى (أسيا، 2001، صفحة 11).

ويمكن للوقف أن يوفر قروضا للمنشآت و الصناعات الصغيرة والمتوسطة حيث" إنها لا تتطلب استثمارات ضخمة، وهي قادرة على زيادة العمالة وتعبئة المدخرات الفردية الصغيرة. ويمكن لإنتاج هذه الصناعات أن يوسع في السوق الداخلية بدرجة معينة، ويضمن إنتاج بعض السلع التي يصعب الحصول عليها. كما تساعد على إعداد الكوادر الفنية. ويمكن كذلك لهذه الصناعات أن تساعد على تنمية الصادرات والحصول على العملات الأجنبية النادرة واللازمة لتحسين أوضاع موازين مدفوعات البلدان النامية بالإضافة إلى مساهمتها في تكوين قطاع صناعي متوازن يخدم الاقتصاد الوطني، ويساهم في تحقيق الدفع الذاتي لحركة تقدم المجتمعات (عبود، 2008، صفحة 115).

إن أعلى هدف اقتصادي إسلامي هو كفالة حد أدنى من المعيشة لكل فرد من المجتمع.

وقد عدت الشريعة الإسلامية تحقيق هذا الهدف فرض عين على الفرد نفسه، فإن عجز انتقل هذا الواجب إلى أقاربه الموسرين، فإن عدموا فإلى صندوق الزكاة، فإن خلا فإلى بيت المال، فإن ناء به وجب على ولي الأمر التوظيف(فرض ضريبة) على الأغنياء بقدر ما يسع الفقراء، فإن كان العجز الفقير عن الكسب قابلا للعلاج بتمويل خيري لنشاط إنتاجي يقوم به أو مهارة يتعلمها، فإن توفير هذا التمويل يكسب أولوية شرعية عالية لأنه يعين المتلقي على أداء فرض عين. ويساهم في تحقيق هدف اقتصادي في الإسلام.

والوقف هو وسيلة لتحقيق هذا الهدف الكبير من خلال القروض التي رغبت فيها السنة النبوية وحضت عليها (منصور، 2009، الصفحات 96-97) .

ثالثا: أثر الإيرادات الوقفية على البطالة

الجدول (01): المتغيرات المستخدمة

المدة	المصدر	الرمز	السلسلة
2019-1999	الديوان الوطني للإحصاء	Y1	عدد البطالين
2019-1999	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	X1	الإيرادات الوقفية

لدراسة هذا الأثر سنعتمد على النموذج الإنحداري الخطي البسيط

$$Y_{1t}= f(x_{1t}+\mathcal{E}_t)$$

$$Y_{1t}= \alpha + \mathcal{B}x_{1t}+\mathcal{E}_t$$

وعلى هذا الأساس منهجيا قبل القيام بعملية التقدير عن طريق المربعات الصغرى العادية (OLS) وجب علينا القيام بمرحلة دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة في عملية التقدير عن طريق اختبارات (ADF) ولكن نظرا لعدم توفر شرط حجم العينة المناسب (أكبر أو يساوي 30) للقيام بهاته الاختبارات، سنقوم بإجراء محاولة الحصول على نموذج قياسي أولي يعكس الموضوع المراد دراسته.

وعلى هذا الأساس توصلنا إلى نتائج التقدير التالية:

الجدول رقم (02) : نتائج التقدير

Dependent Variable: Y1
Method: Least Squares
Date: 04/16/20 Time: 21:27
Sample: 1999 2019
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1961249.	161878.2	12.11559	0.0000
X1	-0.004884	0.001574	-3.103644	0.0061

R-squared	0.348596	Mean dependent var	1548359.
Adjusted R-squared	0.312406	S.D. dependent var	497420.7
S.E. of regression	412467.5	Akaike info criterion	28.79234
Sum squared resid	3.06E+12	Schwarz criterion	28.89192
Log likelihood	-285.9234	Hannan-Quinn criter.	28.81178
F-statistic	9.632604	Durbin-Watson stat	0.298290
Prob(F-statistic)	0.006130		

المصدر : من اعداد الباحثة وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

ومن خلال جدول التقدير أن النموذج المقدر يمكن كتابته على النحو التالي:

$$\hat{Y}_{1t} = 1961249 - 0{,}004884 x_{1t}$$

دراسة صلاحية النموذج المقدر:

من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ من جدول التقدير معنوية كل من الثابت والمتغير المستقل(prob< مستوى المعنوية5%=α)

كما نلاحظ أن النسبة التفسيرية ضعيفة نوعا ما ($R^2 = 35\%$) وهذا امر متوقع نظرا لعدم إدراج متغيرات تفسيرية(مستقلة) أخرى لها علاقة بالمتغير التابع(Y1)

وعموما نستطيع القول أن النموذج مقبول إحصائيا.

التحليل الاقتصادي: من خلال النموذج المقدر المتوصل إليه نلاحظ علاقة عكسية بين عدد البطالين والإيرادات الوقفية وهذا مقبول اقتصاديا

حيث من خلال النموذج نستطيع القول أن الزيادة في الإيرادات الوقفية بوحدة واحدة تؤدي إلى النقصان في عدد البطالين(0,004)وحدة.

المحور الثالث: دور الوقف في تخفيف العبء على الموازنة العامة

أولا: الميزانية العامة للدولة ومكوناتها

1- تعريف الميزانية العامة

هي عبارة عن وثيقة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة، والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة، عادة ما تكون سنة (عباس، 2010، صفحة 317).

كما يمكن القول أن الميزانية تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها (المادة 6 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية).

2- مكونات الميزانية العامة

الإيرادات العامة: هي أداة مالية،" مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي" (عباس، 2010، صفحة 115)وقد حاول المفكرون في مجال المالية تقسيم الإيرادات العامة إلى أقسام متعددة يضم كل منها الإيرادات المتشابهة في الخصائص.

فيقسم المشرع الجزائري موارد الميزانية العامة للدولة إلى ما يلي(المادة 11 من قانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية.):

1- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذ حاصل الغرامات.
2- مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
3- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى.
4- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات.

5- التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.
6- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
7- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.
8- الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي، المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.

- النفقات العامة:هي تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية(الحكومة والجماعات المحلية) (عباس، 2010، صفحة 55). أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها بأنه استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة، ووفقا لهذا التعريف يمكن اعتبار النفقة العامة أنها ذات أركان ثلاثة:

- مبلغ نقدي
- يقوم بإنفاقه شخص عام
- الغرض منه هو تحقيق نفع عام

ثانيا: دور الوقف في تخفيف العبء على الموازنة العامة

1- توفير التمويل الذاتي

إن اعتماد الأمة على القدرات الذاتية و عدم التطلع إلى الغير لحل المشاكل، و احترام التراث الحضاري الذي يعد الوقف أحد أعمدته، يمكن أن يساهم أو يحد إلى درجة كبيرة من تغلغل النموذج التنموي الذي يسلب الأمة إرادتها و يجعلها تابعة من خلال أداوات هي في أيديها و لكنها غير مفعلة أو أنها غير فاعلة (الحق، 1988، صفحة 134).

إن قيام الوقف بتوفير الكثير من الموارد و تغطية الكثير من النفقات، فإنه يدفع الكثير من المصاعب، فلا تضطر بعض الحكومات إلى القروض الخارجية أو التخلي عن سيادتها و كرامتها عن طريق المعونات الخارجية، و ذلك أن المساعدات الخارجية تصحبها الكثير من الشروط و الضغوط السياسية و الاقتصادية التي تسلب إرادة الأمة (منصور، 2009، صفحة 73).

فقد أمكن لنمط ملكية الوقف مع أنماط الملكية الأخرى للعائلات و القبائل و العشائر أن يشكل حالة تسيير ذاتي و علاقات إنتاجية و اجتماعية و سياسية مشتركة، تعاملت معه القرى الإسلامية قبل الغزو الاستعماري الحديث حيث كانت كل قرية تنظم ذاتيا توزيع الأراضي بين عائلاتها و أفرادها،

و الإشراف على العملية الإنتاجية إشرافا ناجحا، صمد أمام مئات و آلاف السنين (منير، 1992، صفحة 74). فالوقف يسهم في تعويد المجتمع على القيام بشؤونه بدلا من إلقاء التهم و العجز على عاتق الدولة و مسؤوليتها أو الجهات الخارجية (البيومي، 2001، صفحة 47).

ويسهم الوقف في تمويل التنمية، وهو ما قام به في حقبات مختلفة من التاريخ الإسلامي. وقد برز ذلك من خلال حجم الأوقاف وتوسعها وانتشارها.

وتختلف إمكانات الأوقاف من منطقة إلى أخرى. وهي في كل الأحوال تقدر على تقديم صور مختلفة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وإنما بنسب مختلفة، فهناك أوقاف في بعض الدول تمتلك إمكانات وعوائد تساهم بشكل عام في عملية التنمية. لقد شكل الوقف على الزمن عنصرا هاما في التمويل الذاتي للتنمية الشاملة الاجتماعية و البشرية والاقتصادية في المجتمعات الإسلامية.

وبذلك يسهم الوقف، في إيجاد مورد تمويلي ذاتي طويل المدى. لما يتمتع به من إستقلالية وانتظام في الانسياب وسعة الوعاء. فضلا عن كونه أسلوبا يغطي أوجه التنمية الشاملة (صحية، تربوية، اقتصادية...).

إن الاهتمام بتطوير نظام الوقف، وارتباط عمله ومصالحه بمنظمات العمل الأهلية سيحقق خط دفاع، ويغلق الباب أمام التدخلات الأجنبية في شؤون الدول الإسلامية. حيث السيطرة من جانب الهيئات المانحة على المنظمات التطوعية، ومنظمات العمل الأهلي، لتحقيق أهداف خاصة بهؤلاء المانحين لا تتفق وأهداف المجتمع وتنميته (منصور، 2009، صفحة 76).

2- التخفيف من عجز الموازنة

إن قيام الوقف بتوفير الموارد لتمويل إنتاج السلعة العامة، من خدمات الرعاية الاجتماعية، وكذلك الصحية و توفير الدعم و الإنفاق للمؤسسات التعليمية، بل و الإنفاق في المجال الحكومي، كل ذلك أدى إلى التخفيف من عجز الميزانية العامة للحكومة، و بالتالي التخفيف من احتياجاتها المالية، و ما يعود به ذلك من توفير إيرادات الحكومة لأغراض أخرى قد لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الميزانية العامة، و ما يؤدي به ذلك من تخفيف الأعباء على المواطن، من خلال تخفيض الضرائب و الرسوم (منصور، الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر ، 2004، صفحة 116) .

إن تخفيض الأعباء على الموازنة سيؤدي إلى حصول المجتمع كله على المنافع. إنما أكثر آثارها ستصل إلى الفقراء والمحتاجين (منصور، الوقف ودوره في التنمية الاقتصادية، 2009، صفحة 98).

ثالثا: أثر الإيرادات الوقفية في التخفيف من عبء عجز الموازنة

الجدول(03): المتغيرات المستخدمة

المدة	المصدر	الرمز	السلسلة
2019-1999	قانون المالية والميزانية	2Y	العجز الموازني
2019-1999	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	X1	الإيرادات الوقفية

- لدراسة هذا الأثر سنعتمد على النموذج الإنحداري الخطي البسيط
- $_{t}= f(x_{1t} + \mathcal{E}_{t)2}Y$

$$_{t}= \alpha + \mathcal{B}x_{1t} + \mathcal{E}_{t2}Y$$

- وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في التقدير توصلنا إلى نتائج التقدير التالية:

الجدول رقم (04) : نتائج التقدير

Dependent Variable: Y2
Method: Least Squares
Date: 04/16/20 Time: 20:59
Sample: 1999 2019
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.80E+08	2.97E+08	0.606269	0.5519
X1	13.67830	2.890268	4.732536	0.0002

R-squared	0.554421	Mean dependent var	1.34E+09
Adjusted R-squared	0.529667	S.D. dependent var	1.10E+09
S.E. of regression	7.58E+08	Akaike info criterion	43.82367
Sum squared resid	1.03E+19	Schwarz criterion	43.92324
Log likelihood	-436.2367	Hannan-Quinn criter.	43.84311
F-statistic	22.39690	Durbin-Watson stat	1.320603
Prob(F-statistic)	0.000166		

المصدر : من اعداد الباحثة وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال جدول التقدير نلاحظ أن النموذج المقدر يكتب كالتالي:

$$\hat{Y}_{2t} = 1{,}80\ E{+}\ 0{,}8{+}\ 13{,}67830\ x_{1t}$$

– دارسة صلاحية النموذج المقدر:

من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ عدم معنوية الثابت(C) في النموذج المقدر حيث(α=0.05 <prob=0,55)وبالتالي الثابت غير معنوي في النموذج أما المتغير المستقل (x1) فنلاحظ أن الاحتمال أصغر من مستوى المعنوية وبالتالي معنوي.

وعلى هذا الأساس يجب تصحيح النموذج المقدر بحذف الثابت.

الجدول رقم (05) : نتائج تقدير النموذج المصحح بدون الثابت

Dependent Variable: Y2
Method: Least Squares
Date: 04/16/20 Time: 21:06
Sample: 1999 2019
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	15.11835	1.619099	9.337507	0.0000

R-squared	0.545322	Mean dependent var	1.34E+09
Adjusted R-squared	0.545322	S.D. dependent var	1.10E+09
S.E. of regression	7.45E+08	Akaike info criterion	43.74388
Sum squared resid	1.05E+19	Schwarz criterion	43.79367
Log likelihood	-436.4388	Hannan-Quinn criter.	43.75360
Durbin-Watson stat	1.382254		

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أن النموذج المقدر المصحح بدون ثابت يكتب على النحو التالي:

$$\hat{Y}_2 = 15{,}11835\ x_1$$

التحليل الإحصائي: من خلال نتائج التقدير نلاحظ معنوية المتغير المستقل بالإضافة إلى النسبة التفسيرية المتوسطة والمقبولة عموما ($R^2 = 55\%$) وبالتالي النموذج على العموم مقبول احصائيا.

التحليل الاقتصادي: من خلال النموذج المقدر نلاحظ علاقة طردية بين الإيرادات الوقفية وعجز الموازنة وهذا غير مقبول اقتصاديا، لكن نظرا لان النموذج القياسي يعكس الواقع الاقتصادي الذي على أساسه تم الاعتماد على بيانات في فترة زمنية(1999–2019) خاصة بالجزائر، يمكن القول

أن الإيرادات الوقفية لا تساهم بصورة مؤكدة في التخفيض من عجز الموازنة وعلى هذا الأساس يمكن القول أن التخفيض من عجز الموازنة يرتبط بمتغيرات أخرى في الجزائر من أهمها الزيادة في متغير الصادرات والتخفيض من الواردات عن طريق زيادة وتنويع الإنتاج المحلي

الخاتمة:

أن نظام الوقف يعد من أبرز الأنظمة التي أدت دورا مميزا في تاريخ الحضارة الإسلامية، وذلك استنادا لكثرة الشواهد الدينية التي تحث عليه كما أنه يعتبرا مصدر خير للمجتمع ومظهر من مظاهر التكافل الاجتماعي في الإسلام. ولا يتحقق الهدف الذي وجد من أجله إلا إذا تم تسيره بطريقة جيدة. من خلال العرض السابق يمكن أن نستنتج أن الوقف يمكنه أن يساهم بشكل فعال في معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية في دول العالم الإسلامي.

النتائج وإختبار الفرضيات:

الفرضية الأول: صحيحة الإيرادات الوقفية تساهم في الحد من البطالة ولو بشكل نسبي.

الفرضية الثانية خاطئة أي أن الإيرادات الوقفية في الجزائر وبهذه الوتيرة لا تساهم بصورة مؤكدة في تخفيف من عبء عجز الموازنة.

من بين النتائج المتوصل إليها :

1- للوقف دورا مهما على الصعيد الاجتماعي، حيث يعمل على توثيق العلاقات بين مختلف فئات المجتمع و القضاء على الفوارق الطبقية من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة.
2- إن الإيرادات الوقفية في ارتفاع مستمر ولكن بشكل نسبي وهذا راجع لعدم إسترجاع الأملاك الوقفية.
3- إن إسترجاع الأملاك الوقفية في الجزائر ليس بالأمر الهين، بل يحتاج إلى مال وجهد.

التوصيات

1- تخصيص الإيرادات الوقفية لإقامة مشاريع تنموية واستثمارية لتوفير فرص عمل للفقراء القادرين على العمل.
2- العمل على توسيع مفهوم الوقف وعدم حصره في العقارات فقط، بل ينبغي أن يشمل مختلف أنواع الثروة، ومن ذلك المشروعات الصناعية والزراعية والتجارية، التي تساهم في تحقيق أفضل عائد ممكن للوقف.
3- إختيار القائمين على شؤون الوقف ، بأن يتم اختيارهم وتفضيل بعضهم عن بعض بحسب القوة والأمانة والمعرفة.

4- وجوب القيام بحركة توعية هادفة عن أهمية الوقف ، والثواب الذي يناله الواقف، وأن تكون التوعية بصورة مستمرة، عبر وسائل الإعلام المختلفة .

5- إسهام الوقف في تخفيف العبء على الدولة، وتقليل النفقات والمصروفات المالية على موازنة الدولة

6- القرض الحسن له أكبر الأثر في تنمية المجتمع الإسلامي وكذلك تمويل المشروعات الصغيرة التي تدم المجتمع وتعلي شأن الاقتصاد المحلي.

المراجع:

أسيا ,ت .ا .(2001) .*القروض الصغرى وتمويل المشاريع الصغرى من أجل تخفيف وطأة الفقر في المناطق الريفية في دول منطقة الإسكوا* .نيويورك :الامم المتحدة.

البهوتي ,م .ب .(2003) .*كشاف القناع عن متن الإقناع* .المملكة العربية السعودية :دار عالم الكتاب.

البيومي ,غ .ا .(2001) .نحو تفصيل دور الوقف في توثيق علاقة المجتمع بالدولة .*المستقبل العربي* .47 ,

الجعفي ,م .ب .(1980) .*صحيح البخاري* .اسطنبول :المكتبة الإسلامية.

الحق ,ا .ع .(1988) .*التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي* .الدوحة :وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

الدسوقي ,ش .ا1353) .هـ .(*حاشية الدسوقي على الشرح الكبير* .القاهرة :مطبعة محمد علي صبيح.

الشمات ,ا .م .(1996) .*القرض كأداة للتمويل في الشريعة الإسلامية* .القاهرة :المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

بدوي ,أ .ز .(1985) .*معجم المصطلحات الاقتصادية* .القاهرة :دار الكتاب المصري.

زكي ,ر .(1997) .*الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة* . الكويت :عالم المعرفة مطابع الرسالة.

عباس ,م .م .(2010) .*اقتصاديات المالية العامة* .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.

عبود ,ز .(2008) .تعزيز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في السياسة الصناعية الجزائرية . *مجلة بحوث اقتصادجية عربية* .115 ,

فهمي ,هـ .ع .(2000) .*مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي* .بيروت :دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع.

منصور ,س .هـ .(2009) .*الوقف ودوره في التنمية الاقتصادية* .بيروت :دار البشلئر الإسلامية.

منصور ,س .هـ .(2004) .*الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر* .بيروت :مؤسسة الرسالة.

منظور ,أ .ا .(1969) .*لسان العرب* .بيروت :دار إحياء التراث العربي.

منير ,ش .(1992) .*قضايا التنمية والاستقلال في الصراع الحضاري* .بيروت :الناشر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.